التبعية الاقتصادية : بعض الحقائق

الأخ أبو إصلاح

أولاً : تعريفات

1- **الدخل القومي** : هو قيمة ما ينتجه مجتمع معيّن خلال سنة مثلاً من بضائع وخدمات

2- **البناء الاقتصادي** : يقسّم اقتصاد أيّ دولة في العادة إلى ثلاثة قطاعات : قطاع صناعي ، قطاع خـــدمات وقطاع زراعي ؛ وكل واحد من هذه القطاعات يساهم بنسبة معيّنة في مجموع الإنتاج ؛ من ثم يمكن القول بأن البناء الاقتصادي هو النسبة التي تساهم بها قطاعات اقتصاد معيّن في مجموع الإنتاج القومي

3- **عوامل الإنتاج** : يقوم الإنتاج على ثلاثة عوامل :

- الأيدي العاملة
- الآلات
- التقدّم التّقني

ومن البديهي أنه لا يجوز الاعتبار فقط بعدد الأيدي العاملة وكمية الآلات في مجتمع معيّن ، بل وتأثّر نوعية هذين العاملين في الإنتاج تأثيراً بالغا . لهذا يَرمز العامل الثالث وهو : التقدّم التقني إلى كفاءة الأيدي العاملة وكذا إلى نوعية الآلات

4- **الإنتاجية** : هي الإنتاج منسوباً إلى أحد عوامله التي سبق الحديث عنها . فعندما يقال بأن إنتاجيـــة اليـــد العاملة في القطاع –أ– أعلى منها في القطاع –ب– فإن هذا يعني أن ما ينتجه القطاع –ب– يمكن إنتاجه في القطاع –أ– بعدد أقل من العمال

5- **النمو الاقتصادي** : هو الزيادة التي تطرأ على الدخل القومي في سنة معينة بالقياس للسنة التي قبلـــها . ولا يخفى ما في هذا التعريف من قصور عن تحديد حقيقة النموّ الاقتصادي . فهذه الزّيادة التي تطرأ على الدخل القـــومي قد تكون نتيجة ظروف طبيعية استثنائية ، أو ناتجة عن اكتشاف خام معيّن ما يلبث أن ينفذ ، ثم إنّ هذا التعريـــف لا يُعطي أية معلومات عن توزيع الدخل ومن ثم عن مدى انتفاع المجتمع ككلّ من الزيادة المذكورة . غـــير أن صـــعوبةَ وجود مقياس آخر للنمو الاقتصادي سهلِ التّحديد والتداول أدت إلى اعتماد هذا التعريف . ومن البديهي أن يـــنجم

عن صعوبة تعريف (النمو الاقتصادي) صعوبة في تحديد هويّة الدولة النامية . لذا يعتبر التعريف السائد للدولة الناميـــة ناقصاً بالرغم من الشروط الإضافية التي وضعت لاستكماله .

6- **الدولة النامية** : هي الدولة التي لا يتعدّى متوسط دخل الفرد فيها 20% من متوســـط دخـــل الفـــرد في الولايات المتحدة الأمريكية[1] . وهذا التعريف لا ينطبق على تلك الدول التي تعتمد في إنتاجها القومي علـــى خـــام معين أو تلك التي يرتفع متوسط دخل الفرد فيها عن هذا القدر بشكل مؤقت

ثانياً : أرقام ودلالات

إذا أمعنا النظر في إحصائيات ما يسمى بالدول النامية للعقدين الماضيين نلاحظ ظاهرتين متناقضتين تدعوان للاستغراب .

الأمر الأول : هو التزايد المطّرد في متوسط دخل الفرد ، وهذا كما رأينا يعدّ مقياسَ النمو الاقتصادي ، هذا التزايد يفوق في حالات كثيرة معدل نمو دخل الفرد في الدول الصناعية . (انظر الجدول)[2]

والأمر الثاني هو الزيادة المطردة في البطالة وانتشار الفقر بين غالبية المواطنين وعجز القطاع الزراعي عـــن تقـــديم الغذاء الكافي للمجتمع وزيادة الفرق في الدخول بين الطبقة المترفة والطبقة الفقيرة في المجتمع إلى غير ذلك من مظاهر التقهقر الاقتصادي .

في مؤتمر عقده البنك الدولي سنة 1973م وقف رئيس البنك الدولي في ذلك الوقت (روبرت مكنمارا) ليقـــول للحاضرين : (إنّ ملايين عديدة من البشر في الدول النامية يقتربون مما يمكن أن نسمّيه بالفقر المطلق . إنّ قرابة النصف من المليارى إنسان الذين يعيشون في الدول النامية يذوقون مرارة الجوع أو هم مصابون بسوء التغذية . إنّ 20% إلى 25% من الأطفال يموتون قبل بلوغ الخامسة من العمر ، وإن الملايين من الأطفال الذين يستمرون على الحياة محكوم عليهم بالحياة البائسة التعيسة بسبب الضعف الجسدي والعقلي نتيجة لسوء التغذية . إنّ متوسط عمر الفرد في الدول النامية يقلّ بـ 20% عن متوسط عمر الفرد في الدول الصناعية . إنّ عدد الأميين يبلغ 800 مليون إنسان وإن أغلب أطفال هؤلاء سيظلون أميين)[3] .

البلد	السنة	مقدار ازدياد متوسط دخل الفرد بالنسبة للسنة التي قبلها

العربية السعودية	1968	%9.0
	1969	%8.9
	1970	%31.7
	1971	%23.3
	1972	%43.5
تونس	1973	%7.9
	1974	%31.3
	1975	%14.2
	1976	%9.4
	1977	%11.4
إيران	1969	%12.4
	1970	%14.2
	1971	%13.9
	1972	%18.6
	1973	%56.6

ويصل الخيال بأحد المهتمين بشؤون الدول النامية إلى أن يقول : (إنّ ضحايا التخلف الاقتصادي في الدول النامية يفوق بكثير ما يمكن أن يبلغه عدد ضحايا حرب ذرية بين القوتين الكبريين في هذا العالم)[4] . فكيف يا ترى يمكـــن التوفيق بين هاتين الظاهرتين المتناقضتين ؟

إنّ الجواب على هذا السؤال يستلزم منا نظرة إلى البناء الاقتصادي للدول النامية . ذلـــك أن الـــسبب في هـــذا التناقض إنّما يكمن في الكيفية التي تنمو بها اقتصاديات الدول النامية لا في النمو ذاته . إنّ النمو الاقتصادي في البلاد النامية نمو معوج يخدم بالدرجة الأولى مصالح الدول الصناعية ولا يعود في البلاد النامية إلاّ على طبقة محـــدودة مـــن المجتمع بنفع مؤقت .

كثيراً ما نسمع من يقول إنّ بلادنا ما تزال مستعمرة اقتصاديا . فالدول الصناعية تبتزّ منا الخامات والمواد الأولية والمحاصيل الزراعية بأبخس الأثمان وتبيعنا البضائع المصنّعة فيها بأغلى الأثمان ؛ كما أننا ما نـــزال مـــرتبطين بالـــدول الصناعية في كل شيء فنحن نستورد منها إلى جانب الآليات والأسلحة المواد الغذائية التي كنا نصدرها لها إلى عهـــد قريب .

إنّ هذا الذي نسمعه ونقوله حق ولكنه ليس هو التبعية الاقتصادية ، وإنّما هو مظاهر هذه التبعية . أمّـــا التبعيـــة نفسها فهي تكمن في كيفية النمو الاقتصادي في بلادنا كاستمرار للتخطيط الذي وضعته لنا الدول المـــستعمرة أيـــام

الاستعمار العسكري المباشر . لقد كانت البلاد الإسلاميّة عامة قبل الاستعمار تشكل من الناحية الاقتصادية كيانـــاً متكاملا . لا شك أن اقتصادياتها آنذاك كانت بدائية ، ووسائل الإنتاج فيها كانت بسيطة ولكن لم يكن هناك مـــن ناحية البناء الاقتصادي ما يمنع انبعاث نمو اقتصادي متناسق بينها .

عندما أجهز الغرب بجيوشه على سائر البلاد الضعيفة قُسّمت المنطقة إلى كيانات صغيرة طُبقت فيهـــا سياســـتان متوازيتان ومتكاملتان :

أولاً : شُلّت العلاقات التجارية وغيرها بين هذه الكيانات و لم تُنشأ بينها مرافق عامة (Infrastruktur) يمكـــن أن تسهّل في المستقبل انبعاث حركة اقتصادية متكاملة ، وبهذا قطع الطريق على إمكانية نشوء تكتلات اقتصادية يمكن أن تسبب للغرب أية ضغوط في المستقبل البعيد .

ثانياً : وُضعت استراتيجية لتقسيم الأدوار الاقتصادية بين الدول المستعمَرة والمستعمِرة على النحو الآتي : خُطّطت اقتصاديات كل دولة مستعمَرة حسب احتياجات الدولة المستعمِرة (Mutterland) فنجم عن هذا تخـــصص الـــدول المتخلفة في إنتاج وتصدير الخامات والمحاصيل الزراعية ، بينما تخصصت الدول المستعمِرة في تصنيع وتصدير البـــضائع الجاهزة والآلات . هذا التخصص كان العامل الرئيسي في زيادة الهوة بشكل مطّرد بين الدول الغربية ومـــستعمراتها بمرور الزمن . فالدول الغربية واصلت طريق التصنيع والتقدم التقني بخطى حثيثة ، بينما ظلت بلادنا مستودعاً للمـــواد الأولية وسوقاً للبضائع الجاهزة حتى أصبح هذا تكاملاً عضوياً بين هذين القطبين : القطب الشمالي والقطب الجنوبي . ونظراً لأن التقدم الصناعي لا يمكن أن يتم إلاّ إذا توفرت له مرافق حديثة وتخصصات فنّية وإدارية عديدة فإنـــه قـــد واكب عمليةَ التصنيع في الغرب تقدم تقني وتحسن مطّرد في المستوى الفني لليد العاملة . ومن جهة أخرى دخلت الآلة مختلف قطاعات الإنتاج فزادت الإنتاجية ، وارتفع المستوى المعيشي ، وأصبح الاقتصاد يحمل عناصر بقائه واستمرارية قوّته فيه إلى حدٍّ كبير . أما القطب الجنوبي المتمثل في الدول المستعمَرة فقد كُرّس فيها بناء اقتصادي غير متجانس من جهة ، ومرتبط بعجلة الاقتصاد في الدول المستعمرة ارتباطاً عضوياً من جهة أخرى . فأصبح بناؤها الاقتصادي علـــى النحو الآتي :

القطاع الحديث :

أ- يشتمل بالدرجة الأولى على استخراج وتصدير المادة الخام وما يرتبط بذلك من الخدمات

ب- يُسهم بنصيب كبير من الدخل القومي للبلاد بينما لا يستوعب سوى نسبة ضئيلة من اليد العاملة

ت- تُسيطر عليه الشركات الأجنبية إلى جانب طبقة من المجتمع من الفنيين والإداريين وتجار التصدير والتوريـــد والمقاولين وأرباب الصناعات الناشئة

ث- يُعتبر المصدر الرئيسي للعملة الصعبة للبلاد

ج- يُعتبر المرتكز الأساسي لميزانية الدولة ومشاريع التنمية التي تخططها

القطاع التقليدي

أ- تشكل الزراعة العنصر الرئيسي فيه

ب- يستوعب نسبة عالية من الأيدي العاملة ولكنه يسهم بنصيب ضئيل من الدخل القومي

ت- ليس بينه وبين القطاع الحديث انسجام أو تكامل لا على المستوى الاقتصادي ولا على المستوى الاجتماعي

ولْنأتِ الآن لشيء من التفصيل في خصائص هذين القطاعين وما يترتب على هذه الخصائص مـــن تكـــريس لتبعية اقتصاديات بلادنا للدول الصناعية .

أولاً : القطاع الحديث :

أ- إنّ عملية استخراج الخامات وتصديرها إلى البلاد الصناعية ما تزال إلى اليوم تهيمن عليها الشركات الأجنبية . وإنّ حجم الإنتاج والتصدير مرتبط من جهة بسياسة البيع لهذه الشركات ومن جهة أخرى باحتياجات مصانع الدول الصناعية إلى هذه الخامات . فالكميّات المنتجة من الخامات لا تُتخذ القرارات بشأنها في بلادنا ، وإنّمـــا في مراكـــز الصناعة في الخارج ؛ وهذه بدورها مرتبطة في قراراتها بمدى الانتعاش أو الكساد في اقتصاديات الدول الصناعية .

ومن الأمور المهمّة معرفة أن أثمان هذه المواد الخام متقلبة في السوق الدولية بشكل دائم حسب قـــانون العـــرض والطلب ، وأن التقدم التقني أصبح يمكّن الدول الصناعية من الاستغناء عن كمّيات كبيرة من الخامات . فالتّحسينات المتوالية على المستوى الفني لآليات الإنتاج (Rationalisierung) وإعادة استخدام ما سبق تصنيعه واســـتخدامه مـــن المواد (Wiederverarbeitung) وتقدّم صناعة البلاستيك من الأمثلة الجيدة على هذا القول . ومن جهة أخرى فـــإن تعدّد الولاءات والأهواء وسوء السياسة الاقتصادية في الدول النامية لم تمكّنها حتى الآن من إقامة تكتلات قادرة على التأثير في حجم العرض لهذه الخامات ومن ثم التحكم في أسعارها في السوق الدولية . إنّ كل ما يقوم بـــه سياســـيو الدول النامية هو الاستعطاف والاسترحام للدول الصناعية (حوار الشمال والجنوب (Nord-Süd-Dialog) لعلّها تنظر بعين العطف إلى حالهم . وكل مؤتمر عالمي بين الفريقين يتمخّض عن قرارات توضـــع بعـــد ذلـــك في أرشـــيفات المؤسسات المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة الموكول إليها التوصل إلى تقريب الهوة بين الدول الصناعية والدول النامية .

ب- إذا نظرنا إلى بعض الإحصائيات فإننا نجد قطاع البترول في المملكة العربية السعودية في سنة 1970م مـــثلاً يسهم بنسبة 57% من الدخل القومي ، بينما لا يستوعب سوى 1,3% من مجموع الـــسكان . بينمـــا يـــستوعب القطاع الزراعي 53% من الأيدي العاملة ولا يسهم إلاّ بنسبة 4% من الدخل القومي[5] . أما في إيران فإن قطـــاع البترول قد أسهم خلال سنة 1978م بـ 48% من الدخل القومي و لم يكن نصيب القطاع الزراعي ســـوى 8%[6] . وبشكل عام فإن الإحصائيات تشير -خاصة في الدول التي تعتمد على خام واحد ولا سيما البترول- بأن 3% مـــن

الأيدي العاملة ينتجون ما لا يقلّ عن 30% من الدخل القومي . ولعل سائلاً يسأل : إنّ القطاع الحديث لا يشتمل فقط على إنتاج وتصدير المادة الخام . إنّ هناك كذلك صناعات ناشئة ، فلم لا تستوعب هي الأخرى أعداداً إضافية من الأيدي العاملة . ويتوزع بذلك الدخل على عدد أكبر من المنتجين ؟

إنّ هذا السؤال يلفت أنظارنا إلى مأساة أخرى من مآسي التبعية الاقتصادية . فالتطور التاريخي للوضع الاقتصادي في البلاد النامية الذي سبق الحديث عنه في بداية هذا الموضوع لم يترك مجالاً لقيام صناعة ثقيلة في البلاد المستعمَرة . فالصناعات الناشئة في البلاد النامية إذاً مضطرة لاستيراد آلياتها من البلاد الصناعية . ونظراً لغلاء اليد العاملة في هذه الأخيرة فإن تلك الآليات مصممة منذ البداية على توفير الأيدي العاملة البسيطة ، محتاجة إلى عمال متخصصين . وهذا بالضبط ما تفتقر إليه البلاد النامية ولا تستطيع أن توفّره في المدى القريب ، فتضطرّ من ثم لاستجلاب الأيدي العاملة الخبيرة من الخارج علاوة على الآليات . ولا يخفى ما يسببه هذا من تبديد للعائدات من العملة الصعبة . بهذا تكون الدول النامية قد أضافت إلى مشاكل التنمية فيها إحدى المشاكل المستعصية في البلاد الصناعية وهي ما يسمى بمشكلة البطالة الناجمة عن التقدم التقني (Technologische Arbeitslosigkeit) . ومن الآثار السلبية على المستوى الداخلي ما ينجم عن هذه السياسة التصنيعية من ازدواجية في النمو (Dualismus) . فالإنتاجية ترتفع في القطاع الحديث ومن ثم الأجور فتنشأ بذلك هوّة في الدخل بين القطاع التقليدي والقطاع الحديث . هذه الهوة تدفع قاطني القطاع التقليدي للهجرة إلى المدن طلباً للمستوى المعيشي الأفضل وهروباً من البطالة الظاهرة والمستترة ، ووسائل الإنتاج البدائية هناك . ونظراً لأن الغالبية العظمى من هؤلاء المهاجرين تكون في الغالب من الشباب المتعلم وذوي المهارات فإن القطاع التقليدي يخسر بذلك أفضل الطاقات البشرية لديه فتزداد الإنتاجية سوءاً وتزداد الأجور انخفاضاً وتعظم بذلك الهوّة بينه وبين القطاع الحديث . أما أفواج المهاجرين فإن أملهم في المستوى المعيشي الأرقى غالباً ما يخيب . فالقطاع الحديث لا يملك القدرة على استيعاب غير جزء ضئيل من الأيدي العاملة المتوفرة فيه . فيزداد بهؤلاء المهاجرين عدد العاطلين ويقل كاهل الدولة بنفقات الإسكان والرعاية الاجتماعية ويتضخم بهم قطاع الخدمات بشكل غير إنتاجي فيدفع هذا الوضع إلى زيادة الهجرة الخارجية إلى البلاد الصناعية وتزداد بذلك عوامل التبعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على السواء .

ج- لقد ذُكر آنفاً أن الإنتاجية مرتفعة في القطاع الحديث نظراً لتوفّر عامل الآلية في الإنتاج ؛ وذكر كذلك أن الجزء الأكبر من الدخل القومي ينتَج في هذا القطاع ، فيكون بذلك دخل الفرد هنا أعلى منه في القطاع التقليدي بكثير فأين تذهب هذه القوة الشرائية ؟ ولماذا لا تعمل على إنعاش الصناعات المحلية ؟ إنّ الجواب على هذا السؤال يستلزم منا نظرة فاحصة إلى التركيبة الاجتماعية في الدول النامية . إنّ السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الدول المستعمرة مع بلادنا والتي تحدثنا عن بعض معالمها ، قد نجم عنها ما يمكن أن نسميه بالاستقطاب الاجتماعي . لقد انقسمت المجتمعات في بلادنا إلى مجموعتين :

السواد الأعظم من الناس ويعيش معظمهم في القطاع التقليدي في ظروف معيشية قاســية ، حيــث : ضــعف الإنتاجية بسبب الوسائل التقليدية للإنتاج ومن ثم انخفاض الدخل وانتشار الفقر والبطالة الظاهرة والمستترة . وطبقــة ثرية بيدها النصيب الأعظم من الدخل القومي وتسيطر على المرافق الحيوية للحياة الاقتصادية . هذه الفئة تشكّل قطعة المجتمع الغربي تعيش منفصلة عنه جغرافياً ولكنها تماثل المواطن الغربي فيما يتعلق بثقافتها وأسلوب حياتهــا وأنــواع البضائع التي تستهلكها . فهي تشترك معه فيما يقرأ من كتب ومجلات ، وما يرى من أفلام وبرامج تلفزيونية ، وفيما يرتدي من أحدث ما يظهر من أنواع الملبوسات ، وما يسكن من بيوت ، وما يقتني من أنواع الأثــاث وفي كيفيــة ممارسته لحياته العائلية ، إلى غير ذلك من الأمور ، بحيث يمكن القول بأن هذه الطبقة لا تلتقي مع السواد الأعظم من مجتمعها إلاّ في الحدود الجغرافية أما فيما عدا ذلك فهي تشكل والسواد الأعظم من سكان البلاد الــصناعية مجتمعــاً واحداً من جميع الوجهات . ومن الطريف في بيان هذا الأمر دعاية لمجلّة (التايم Time) نشرتها مجلة (الاوكونومــست Economist) الصادرة يوم 10 مايو 1970م هذا نصها بشيء من التصرّف : (إنّ قراء التّايم البالغ عددهم 24 مليوناً ، بينهم من الأمور المشتركة أكثر مما بينهم وبين أعداد كبيرة من أبناء مجتمعاتهم : الدخل المرتفع ، الثقافــة العاليــة ، المناصب الجيدة في المصانع أو الإدارات أو الأعمال الحرة . إنّ قرّاء التايم يشكلون مجتمعاً عالمياً من الأغنياء وأصحاب النفوذ المتفتحين على كل فكر جديد وإنتاج جديد) .

إنّ من أحوج ما تحتاج إليه الصناعة المحلية القوة الشرائية حتى تتطور وتنمو ولكن هذا السلوك الاستهلاكي الذي تحدثنا عنه يقف حجر عثرة في طريقها ، ويبدد عائدات البلاد من العملة الصعبة . فالقطاع التقليدي كمــا رأينــا لا يملك القوة الشرائية اللازمة والقطاع الحديث يؤْثر الاستيراد على المنتجات المحلية .

د- إنّ مبدأ تقسيم الأدوار (Internationale Arbeitsteilung) الذي أصبح سائداً اليوم في الاقتصاد العالمي جعل اقتصاديات سائر الدول وثيقة الارتباط بعضها مع بعض . فمنذ أن أثبت علماء الاقتصاد الفائدة العظمــى للتبــادل التجاري لجميع الأطراف المشتركة فيه لم تعد فكرة الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن الاستيراد تجد أي رواج عند الغالبية العظمى من دول العالم . وبما أن حجم عائدات أي دولة من العملة الصعبة هو الذي يحدد مقدار البضائع والخدمات التي يمكنها الحصول عليها من السوق الدولية فإن سائر دول العالم حريصة على تحقيق اكتفائها من العملة الــصعبة ، ولا سيما الدول النامية لحاجتها الماسة للاستيراد كي تتمكن من تنفيذ مخططاتها للتنمية وتغطية احتياجاتها المختلفــة . ومن الخطورة بمكان أن تعتمد دولة ما في الحصول على حاجاتها من العملة الصعبة على تصدير أنواع محــدودة مــن البضائع ، فإن انخفاض أو توقف الطلب على هذه البضائع في السوق الدولية لأي اعتبارات اقتصادية أو سياسية يمكن أن يؤثر على حجم عائدات هذه الدولة من العملة الصعبة ومن ثم على مقدار ما يمكنه استيراده من مــواد ضــرورية تأثيراً بالغ الخطورة . وهذا في الواقع هو الحال بالنسبة للكثير من الدول النامية . ومن الأمثلة الصارخة علــى ذلــك إيران حيث بلغت نسبة عائدات النفط من قيمة الصادرات لسنة 1975/74م : 96,8% أما في السعودية فإن هــذه النسبة في بداية السبعينات تفوق 90%[7] .

هـ- ترتكز ميزانية أي دولة على الضرائب والرسوم وعائدات استثماراتها في القطاعين العام والخــاص . وهــذه الميزانية هي التي تحدد مقدار ما يمكن أن تقدمه الدولة من خدمات عامة ، وما تموّله من مشاريع لتنمية البلاد في شتى القطاعات . فإذا ارتكزت هذه الميزانية على قطاع معين فإن كل نشاط الدولة يصبح مرتبطاً بما يجري في هذا القطاع من تقلبات . وهذا ما تقع فيه حكومات كثيرة في بلادنا ولا سيّما المصدرة للنفط منها . فإذا نظرنــا إلى الكويــت والسعودية في سنة 1975م مثلاً فإنّا نجد أن قطاع النفط وحده قد أسهم بنــسبة 94,4% في الكويــت و96% في السعودية في دخل الدولة[8] .

ثانياً : القطاع التقليدي :

الأصل في أي اقتصاد سليم أن يكون هناك انسجام وتكامل بين القطاع التقليدي والقطاع الحديث ، بحيث يدفع كل منهما بعجلة النمو في الآخر . فالقطاع الحديث يحصل على الغذاء والمنتجات الزراعية والمــواد الأوليــة كمــا يستجلب ما يحتاجه من أيدٍ عاملة إضافية من القطاع التقليدي ، فيرتفع بذلك دخل الفرد في القطاع الأخير . فدخل الفرد في قطاع معين هو مجموع الدخل فيه مقسوم على مجموع قاطنيه . ونظراً لارتفاع الدخل العام بسبب زيــادة الطلب على المنتجات الزراعية من قبل القطاع الحديث وانخفاض عدد المنتجين بسبب الهجرة إلى القطاع الأخير فــإن دخل الفرد يرتفع ، فتتهيأ له إمكانية استثمار الزائد عن استهلاكه الضروري في تحسين وسائل إنتاجه والإسهام في غير ذلك من المشاريع . فالنتيجة الطبيعية لذلك أن يزداد الطلب على الآليات والمواد الاستهلاكية المــصنعة في القطــاع الحديث الأمر الذي يرفع الدخل في هذا الأخير ويدفع بعجلة النمو فيه إلى الأمام . فإذا نظرنا إلى الوضع في الــدول النامية فإننا نجد أن هذا التكامل منعدم في كثير من الأحيان . فالقطاع الحديث -كما سبق البيان- غير قــادر علــى امتصاص الفائض من الأيدي العاملة من القطاع التقليدي . والسلوك الاستهلاكي لذوي الدخل المرتفع يؤْثر الاستيراد على المنتجات المحلية . فالنتيجة الطبيعية ، أن تظلّ الإنتاجية ، ودخل الفرد في القطاع التقليدي منخفضين فلا ينفسح بذلك المجال للتوفير والاستثمار فتبقى وسائل الإنتاج متخلّفة ، ولا تجد الصناعات المحلّية في القطاع الحديث الطلــب الكافي الذي يدفع بها في طريق النموّ والتّحسن . ومن جهة أخرى فإن القطاع التقليدي يظلّ عاجزاً عن توفير حــتى الغذاء للسوق المحلية . ومن أظهر الأدلة على ذلك ما تنفقه كثير من الدول النامية سنوياً من عملة صــعبة لاســتيراد الحبوب واللحوم وغير ذلك من المواد الغذائية .

إنّ هذه الحقائق تبين البعد الاقتصادي لسياسة (فرّق تسد) التي مارستها الدول المستعمرة في بلادنــا . وحكّــام المسلمين اليوم وهم يقودون شعوبهم في طريق تكريس التبعية الثقافية والسياسية والاقتصادية إن كانوا يعلمون هــذه الحقائق ولا يغيرون فتلك مصيبة وإن كانوا يجهلونها فالمصيبة أعظم . أما الشعوب المستضعفة في سائر البلاد الإسلاميّة ، فينبغي أن تعلم أيَّ تبديد لطاقاتها وثرواتها يتمّ تارة تحت عنوان الحرية الاقتصادية ، وتــارة باســم الاشــتراكية ، والحقيقة وإن تغيرت العناوين واحدة : وهي أن حكام المسلمين قد يتهجّمون على الغرب أو الشرق بأفواههم ولكنهم يقدّمون له بواقعهم أجل الخدمات ، ويتيحون له أسنح الفرص لنهب ثروات شعوبهم .

1- بصفتها الدولة ذات أعلى متوسط دخل للفرد عند اعتماد هذا التعريف ، انظر : United Nations statisical yearbook, Neu York 1963

2- الإحصائيات السنوية الدولية للسنين المذكورة : Länder Kurzberichte - Wiesbaden

3- Robert Mc Namara, die Jahrhundertsaufgabe - Entwicklung der 3. Welt, Stuttg. 974 صفحة 164 وما بعدها

4- انظر في ذلك كتاب العالم المختص D. Senghaas, Kritische Friedensforschung, Frankf.a.M., 72

5- الإحصائيات المذكورة في الحاشية رقم 2 سنة 1970م

6- نفس المصدر سنة 1978م

7- المصدر السابق

8- المصدر السابق